

تجربة التنمية المحلية في الجزائر-دراسة حالة بلدية عين عبيد خلال الفترة 2016-2020

The experience of local development in Algeria - a case study
of the municipality of Ain Abid during the period 2016-2020عبد الرحمان بخوش¹

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة

abd961124@gmail.com

د. موسى كاسحي

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة

mkassehi@yahoo.fr

تاريخ الوصول 2021/03/22 القبول 2021/06/18 النشر على الخط 2021/11/30

Received 22/03/2021 Accepted 18/06/2021 Published online 30/11/2021

ملخص:

الهدف من هذه الدراسة هو الوقوف على تجربة التنمية المحلية في الجزائر، كون هذه الأخيرة تمثل الشغل الشاغل لكل راسمي السياسة الاقتصادية بالجزائر، خاصة بعد توجه الجزائر نحو سياسة اللامركزية في التسيير وإعطاء حرية أكبر للإدارة المحلية والمنتخبين المحليين في تسيير شؤون المجتمع المحلي، وقد تطرقت الدراسة إلى تجربة بلدية عين عبيد في تحقيق التنمية المحلية خلال الفترة 2016-2020. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها أنه وبالرغم من المخصصات المالية الموجهة للتنمية المحلية إلا أنها لم ترقى للمستوى المطلوب الذي يحسن المستوى المعيشي لأفراد المجتمع، كما أن جميع المخصصات المالية توجه نحو تقديم خدمات أساسية لأفراد المجتمع فقط وإهمال كلي للجانب الاقتصادي، كما توصلت الدراسة أن أبرز العراقيل هو قلة الموارد المالية وغياب المشاركة الشعبية.

الكلمات المفتاحية: التنمية المحلية، المشاركة المجتمعية، مشاريع تنموية، بلدية.

Abstract

The aim of this study is to examine the experience of local development in Algeria, since the latter represents the preoccupation of all economic policy makers in Algeria, especially after Algeria's move towards a policy of decentralization in management and giving greater freedom to local administration and local elected officials in running the affairs of the local community. To the experience of Ain Obeid municipality in achieving local development during the period 2016-2020.

The study found a set of results, the most important of which is that despite the financial allocations directed to local development, it did not live up to the required level that improves the standard of living for members of society, and all financial allocations are directed towards providing basic services to members of society only and neglecting the economic aspect, as the study found The main obstacles are the lack of financial resources and the absence of popular participation..

Keywords: local development - popular participation - development projects- municipality

مقدمة:

تعتبر التنمية المحلية الهدف الأسمى الذي تسعى لتحقيقه جميع الدول سواء الدول المتقدمة أو الدول النامية، وهذا الهدف يحمل في طياته تحسين الظروف المعيشية للمجتمع المحلي سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية وحتى البيئية، وقد بدأ التوجه نحو التنمية المحلية كخيار جديد بعد فشل المركزية في تحقيق التنمية المنشودة، فأُسند التخطيط والتنفيذ للهيئات المحلية كونها أقرب إلى أفراد المجتمع والأعلم بمشاكلهم.

والجزائر كبقية الدول تسعى لتحقيق التنمية المحلية منذ الاستقلال، وقد خصصت مبالغ مالية معتبرة من أجل هذا الغرض، كما أسندت مهمة وضع مخططات التنمية المحلية للبلديات المنتخبين المحليين، كما أعطتهم الحرية في وضع المشاريع التنموية الملائمة لذلك.

ومن خلال هذه الورقة البحثية نحاول الوقوف على أبعاد التنمية المحلية في الجزائر والبرامج المخصصة لها والعوائق التي تواجه تحقيق التنمية المحلية من خلال دراسة حالة بلدية عين عبيد خلال الفترة 2016-2020.

الإشكالية:

من خلال ما سبق يمكن أن نلخص إشكالية الدراسة في السؤال الرئيس التالي: ما مدى نجاعة سياسات وبرامج التنمية المحلية في بلدية عين عبيد؟

أهمية البحث:

تبرز أهمية البحث في كون موضوع التنمية المحلية من المواضيع التي أصبحت تحظى باهتمام متزايد في العديد من البلدان حيث تعتبر الحل الفعال للمشاكل التي تعاني منها الكثير من الدول خاصة النامية منها، كما أنها احتلت حيزا كبيرا في خطابات المسؤولين في الجزائر، وفي مناقشات الاقتصاديين والمفكرين حيث تعقد وتنظم لها العديد من المؤتمرات.

أهداف البحث:

- ضبط مفهوم التنمية المحلية وأبعادها وأهدافها.
- التعرف على مسار التنمية المحلية في الجزائر وأبرز العوائق التي تواجهها.
- إبراز جوانب التنمية المحلية التي تدخل ضمن صلاحيات البلدية.
- الوقوف على حجم المبالغ المخصصة وأهم المشاريع المنجزة في بلدية عين عبيد.

منهجية البحث:

طبيعة البحث تقتضي الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي وذلك بالاستعانة بالكتب والمقالات والرسائل الجامعية المرتبطة بالموضوع، إضافة إلى منهج دراسة الحالة عند التطرق إلى تجربة بلدية عين عبيد.

1- ماهية التنمية المحلية:**1.1- مفهوم التنمية المحلية:**

لم يكن للتنمية المحلية أي دور يذكر في الأدبيات الاقتصادية في العقود الأولى من القرن الماضي، حيث إن جل اهتمام المنظرين الاقتصاديين يركزون أبحاثهم ودراساتهم على النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية بشكل عام، لكن منذ الستينيات من القرن الماضي بدأت تظهر البوادر الأولى لاهتمام بالتنمية المحلية من خلال تنامي اهتمام الدول بالتسيير المحلي كبديل وكرفض لنظام التسيير

الموحد على المستوى المركزي الذي كان مسيطر على غالبية اقتصاديات دول العالم آنذاك، إن مصادر التنمية وأبعادها تعتبر متداخلة ومتفاعلة ومتشابكة ونتيجة لهذا التشابك والاختلال، تعددت المحاولات والاتجاهات ووجهات النظر حولها، منذ بداية الثمانينات من القرن الماضي إلى غاية يومنا ظهرت جملة من التعاريف والآراء المختلفة حول التنمية المحلية¹ نذكر من بينها:

■ عرفت الأمم المتحدة سنة: 1963 بأنها تلك العملية التي بواسطتها يتم توحيد جهود المواطنين أنفسهم مع جهود السلطات الحكومية لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية وإدماج هذه المجتمعات المحلية في حياة الأمة وتمكينها من المساهمة الكاملة في تحقيق التقدم على المستوى القومي.²

■ التنمية المحلية هي: "العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية والجهود الحكومية للارتفاع بمستويات التجمعات المحلية والوحدات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وحضاريا من منظور تحسين نوعية الحياة لسكان تلك التجمعات المحلية في أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية في منظومة شاملة ومتكاملة"³.

■ كما عرفت على أنها مفهوم حديث لأسلوب العمل الاجتماعي والاقتصادي في مناطق محددة يقوم على أسس وقواعد من مناهج العلوم الاجتماعية والاقتصادية، وهذا الأسلوب يقوم على إحداث تغيير حضاري في طريقة التفكير والعمل والحياة عن طريق إثارة وعي البيئة المحلية جميعا في كل المستويات عمليا وإداريا.⁴

2.1- عناصر التنمية المحلية وأهدافها:

1.2.1- عناصر التنمية المحلية:

تعتمد التنمية المحلية على تفاعل مجموعة من العناصر لتحقيقها ولعل أهمها:⁵

- **المواطنين أو الأفراد:** يساهم الأفراد بشكل كبير في دعم وترقية التنمية المحلية عبر العمل التطوعي التضامني، خاصة في دورهم كمجتمع مدني فعال.
- **الهيئات والمؤسسات المحلية:** هي مجموعة من المنظمات المحلية كبلدية والولاية والمؤسسات أخرى، والتي تهدف إلى توفير وظائف ومهن متنوعة للأفراد، وتساعد في الزيادة من كفاءة التنمية المحلية.
- **الإقليم:** هو المنطقة الجغرافية، أو المساحة السكنية التي يوجد فيها كل من الأفراد، والمؤسسات، ويعد العنصر الأساسي، والمكون الرئيسي من مكونات التنمية المحلية.

1 عبد الله غانم وببي وليد، فاعلية التخطيط التنموي والمجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية المستقلة المعتمدة على الذات كنموذج بديل في الجزائر لإرساء قواعد الحوكمة المحلية، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، تصدر عن جامعة البشير الإبراهيمي، برج بوعريش الجزائر، العدد: 3، 2015، ص: 49.

2 محمد عبد الفتاح محمد عبد الله، تنمية المجتمعات المحلية، من منظور الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، مصر، دون رقم طبعة، 2006، ص: 33.

3 عبد الحميد عبد المطلب، التمويل المحلي والتنمية المحلية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية-مصر، دون رقم طبعة، 2001، ص: 13.

4 الصادق زوين، الجماعات المحلية كدعامة أساسية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة -دراسة حالة بلدية وادي العثمانية خلال الفترة (2000-2020)، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، تصدر عن جامعة البليدة-الجزائر، العدد: 1، 2020، ص: 151.

5 بن عامر زبير، دور ميزانية البلدية في تمويل التنمية المحلية-دراسة حالة بلدية عين تسرة برج بوعريش للفترة 2014-2019، المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية والمالية، تصدر عن جامعة سطيف، سطيف-الجزائر، العدد: 2، 2020، ص: 16.

■ **القطاع الخاص:** يعتبر الكثير من المفكرين أن الدور الجديد للقطاع الخاص هو دعم التنمية المحلية عبر سياسة تحفيزية من قبل السلطات المحلية، حيث يمكن للشركات والمصانع وحتى كبار التجار تمويل حملات الخدمة العامة وتحسين المحيط، أو دعم الطبقات الهشة وفق برامج العمل الخيري التطوعي خاصة في المناسبات الدينية والوطنية كالدخول المدرسي، أو دعم جهود البلديات في الشق الاجتماعي بالتكفل ببعض مستلزمات ذوي الاحتياجات الخاصة، كما يمكن للقطاع الخاص دعم البلديات حتى في إنشاء بعض الهياكل القاعدية المحلية كالطرق البلدية، الجسور الصغيرة وفك العزلة عن المناطق النائية وغيرها من المشاريع التنموية التي تنعكس على القطاع الخاص.

2.2.1- أهداف التنمية المحلية:

تتمثل أهداف التنمية المحلية في:¹

- تطوير عناصر البنية التحتية كالنقل والمياه والكهرباء، حيث تعد أعمدة تطوير المجتمعات المحلية.
- زيادة التعاون والمشاركة بين السكان مما يساعد في نقل المواطنين من اللامبالاة إلى المشاركة الفاعلة.
- زيادة حرص المواطنين على المحافظة على المشروعات التي يساهمون تخطيطها وتنفيذها.
- تنشيط الاقتصاد المحلي المنتج للثروة وتشجيع الاستثمار.
- تعزيز شبكة الخدمات في الوسط الريفي والحضري عن طريق توحيد الجهود.
- التخفيف من الفوارق التنموية الجهوية بين الأقاليم والولايات وداخل الإقليم الواحد.
- الارتقاء بالجانب الاجتماعي من خلال تبني سياسات اجتماعية تساهم في الحد من الفقر والتهمة، وترفع من المستويات المعيشية للسكان المحليين.
- تنمية قدرات المواطنين على ادراكهم وتفهمهم لمشاكلهم، والتحديات التي تواجههم، وتعبئة الإمكانيات لمواجهة هذه المشاكل.
- تحقيق كفاءة الإدارة الإقليمية في تقديم الخدمة العمومية.
- ضمان العدالة في الاستفادة من المرافق والخدمات الأساسية.
- إرساء قيمة التحضر لأن عملية التنمية تهدف إلى التغيير السلوكي والمعرفي والابداعي على السكان المحليين من خلال ممارستهم وقيادتهم لعملية التنمية المحلية.

3.1- أبعاد التنمية المحلية:

1.3.1- البعد الاقتصادي:

تراعي التنمية المحلية البعد الاقتصادي من أجل تنمية الإقليم المحلي اقتصاديا، وذلك عن طريق البحث عن القطاع أو القطاعات الاقتصادية التي يمكن أن تتميز بها المنطقة، سواء عن طريق النشاط الزراعي أو الصناعي أو الحرفي، ولهذا نجد أن المنطقة التي تحدد

1 محمد بن صوشة، إشكالية تمويل التنمية المحلية الواقع والآفاق، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، الطبعة الأولى، 2019، ص ص 121 122.

مميزاتها مسبقا تكون قادرة على النهوض بالنشاط الاقتصادي المناسب لها من أجل توفير فائض القيمة عن طيق المنتوجات المحققة بالإضافة إلى يمكن لها أن تدمج أفراد المجتمع الباحثين عن فرص العمل في النشاط الاقتصادي.¹

2.3.1-البعد الاجتماعي:

والذي يركز على حق الإنسان المحلي في العيش في بيئة نظيفة وسليمة يمارس من خلالها جميع الأنشطة مع كفالة حقه في نصيب عادل من الثروات الطبيعية المحلية والخدمات البيئية والاجتماعية، بحيث يستثمرها بما يخدم احتياجاته الأساسية من مأوى، مطعم، ملابس، هواء وغيرها من الاحتياجات، فضلا عن الاحتياجات الكمالية لرفع مستوى معيشته (عمل محترم، توفر وسائل الراحة والترفيه، الوقود...) وكل هذا بدون تقليل فرص الأجيال اللاحقة.²

3.3.1-البعد البيئي:

ويتمثل في حماية البيئة المحلية من خلال تسخير أفراد المجتمع المحلي في خدمتها وحمايتها والحد من تلوثها والحفاظ على مواردها والحد من كل أشكال الاستنزاف، بما يمكن البيئة المحلية من توفير نفس الفرص لأبناء الأجيال الحالية والمستقبلية للمجتمع المحلي في استغلالها.³

4.3.1-البعد السياسي:

يهدف إلى تنمية النظام السياسي القائم في دولة ما على اعتبار أن البعد التنموي السياسي يمثل استجابة النظام لتحديات بناء الدولة والأمة والمشاركة وتوزيع الأدوار، ولا تكون التنمية ذات الطابع والبعد السياسي إلا من خلال تحقيق استقرار النظام السياسي، وهذا الأخير لا يتم إلا إذا توافر فيه الشكل أو الأخذ بأشكال المشاركة الشعبية الجماهيرية و المتمثلة في حق المواطنين في اختيار من يمثلهم لتولي السلطة باختيار النخب الحاكمة أو اختيار أعضاء البرلمان والمجالس التشريعية والمحلية، ومن خلال المشاركة السياسية يلعب المواطن دورا كبيرا في دعم المسيرة التنموية المحلية الشاملة للدولة التي ينتمي إليها.⁴

5.3.1-البعد الإداري:

وتتضمن تحقيق كفاءة الإدارة المحلية بالعمل وتخفيف العبء عن الأجهزة المركزية للتخلص من مشكلة البيروقراطية وهذا لا يكمن إلا بوجود قيادة إدارية تباشر عملية إعداد وتنفيذ ومتابعة خطط وبرامج التنمية المقترحة.⁵

6.3.1-البعد الثقافي:⁶ لهذا البعد أهمية بالغة لأنه يستغل خصوصية الإقليم الثقافية لتحقيق التنمية المحلية، فالثقافة المحلية يمكن

أن تساهم في تحسين السياحة، من خلال إبراز ما يتميز به الإقليم من خصوصية ومحاولة تسويقها إلى الآخر فتزدهر السياحة ومعها

1 أحمد غربي، أبعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر، مجلة البحوث والدراسات العلمية، تصدر عن جامعة يحي فارس، المدية-الجزائر، العدد: 4، ص: 49.

2 الصادق زوين، مرجع سابق، ص 154 155.

3 نفس المرجع، ص: 155.

4 محمد خيثر وجمال صادفي، تحديات التنمية المحلية في ظل تراجع إعانات الحكومة المالية المخصصة للولايات والبلديات في الجزائر، مجلة نماء للاقتصاد والإدارة، تصدر عن جامعة جيجل-الجزائر، عدد خاص، 2018، ص: 221.

5 عبايدية سارة، المخطط البلدي للتنمية رهان لدعم التنمية المحلية قراءة في النصوص، مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية، تصدر عن جامعة ابن خلدون تيارت-الجزائر، العدد: 2، 2019، ص: 114.

6 محمد خيثر وجمال صادفي، مرجع سابق، ص: 221.

قطاع الخدمات والصناعة التقليدية التي من شأنها أن تحقق مناصب شغل جديدة، ومصدر تمويل جديد للإقليم المحلي إذا ما تم استغلال البعد الثقافي أحسن استغلال.

4.1- نماذج التنمية المحلية:

يصنف المهتمون بقضايا التنمية أهم النماذج الإنمائية في ثلاثة نماذج رئيسية هي¹:

1.4.1- النموذج التكاملي:

يتكون هذا النموذج من مجموعة البرامج التي تنطلق من المستوى القومي والتي تشمل كافة القطاعات الفرعية (الاقتصادية والاجتماعية) وكذلك تشمل كافة القطاعات الفرعية (ريف، حضر، مناطق صحراوية)، فالنموذج التكاملي هو الذي يشمل البرامج التي تحقق التوازن الإنمائي على المستويين القطاعي والجغرافي والتي تحقق أيضا التنسيق والتعاون بين الجهود الحكومية المخططة والشعبية المستثارة، ويقوم هذا النموذج على أساس استحداث وحدات إدارية وتنظيمية جديدة مهدف توفير مؤسسات التنمية داخل المجتمعات المحلية والتي يشرف عليها جهاز مركزي منفصل عن الأجهزة الإدارية القائمة. يشترط لنجاح هذا النموذج توافر شكل من أشكال الانفصال المزدوج خلال قنوات ثابتة ومستمرة بين الهيئة العليا المركزية والهيئات الفرعية الوظيفية من خلال لجان دائمة ومشتركة كما يتطلب توافر قدر من لامركزية اتخاذ القرارات والتنفيذ في إطار الخطة العامة للدولة.

2.4.1- النموذج التكيفي (Adoptive type):

يتفق هذا النموذج مع النموذج السابق في كونه ينبثق عن المستوى المركزي إلا أنه يختلف عنه في كونه يركز على عمليات تنمية المجتمع المحلي والاعتماد على التنظيمات الشعبية، وسمي هذا النموذج بالتكيفي لأنه لا يتطلب استحداث تغيير في التنظيم الإداري القائم أي أن برامج هذا النموذج يمكن أن تنفذ في ظل أي نوع من التنظيمات الإدارية. وعادة تلجأ الدول المستقلة حديثا إلى هذا النوع من النماذج نظرا لندرة العوامل المادية والفنية بهذه المجتمعات ولكن سرعان ما تنتهي بتطبيق النموذج التكاملي حيث أنه هو القادر على تحقيق الأهداف القومية للتنمية.

3.4.1- نموذج المشروع (Projet Type):

يطبق هذا النموذج في منطقة جغرافية معينة تتوافر فيها ظروف خاصة ومن هنا جاء الاختلاف بينه وبين النموذجين السابقين. يتفق هذا النموذج مع النموذج التكاملي في أنه نموذج متعدد الأغراض ولكن يطبق في منطقة جغرافية معينة حيث أن النموذج التكاملي يطبق على مستوى المجتمع ككل. يعتقد بعض المهتمين بقضايا التنمية أن هذا النموذج يمكن أن يكون بمثابة نموذجا تجريبيا أو استطلاعيا يطبق على المستوى القومي إذا ما ثبت نجاحه وفعاليته في المناطق التجريبية.

1أحمد مصطفى خاطر، تنمية المجتمعات المحلية الاتجاهات المعاصرة-الاستراتيجيات-بحوث العمل وتشخيص المجتمع، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة، مصر، دون رقم طبعة، 2005، ص: 43.

2-أبعاد التنمية المحلية في الجزائر.**1.2-مسار التنمية المحلية في الجزائر:**

مرت التنمية المحلية بالجزائر بمرحلتين مختلفتين تماشيا مع التغيرات والاصلاحات التي حدثت في الاقتصاد الوطني وعليه نميز بين مرحلتين:¹

1.1.2-المرحلة الأولى: مرحلة التخطيط 1967-1989:

في هذه المرحلة كانت الجزائر تعتمد على سياسة التخطيط وتبني الذهب الاشتراكي، وقد باشرت الجزائر بتطبيق مجموعة من المخططات ذات البعد الزمني المتدرج والحجم الاستثماري المتزايد والمتمثلة في: المخطط الثلاثي: 1967-1969، المخطط الرباعي: 1970-1973، المخطط الخماسي الأول: 1980-1987، المخطط الخماسي الثاني: 1987-1989. تعمل هذه المخططات على تنمية القطاعات الاقتصادية والتي تضمنت برامج ذات بعد وطني تتولى تسييره المصالح المركزية الثلاثة حيث قسمت إلى:

- **القطاع المنتج:** ويشمل الزراعة والصيد البحري والمحروقات والصناعة التحويلية والطاقة والمناجم والاشغال العمومية، كان يعتبر القاعدة المادية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- **قطاع الخدمات:** أعطت المخططات لقطاع الخدمات عناية أقل من بقية القطاعات لأنه حلقة وصل بين الإنتاج والتداول.
- **قطاع البنية الأساسية:** يندرج ضمن هذا القطاع شبكة النقل والمناطق الصناعية والسكن والتهيئة العمرانية والتربية والصحة والثقافة والرياضة.

إلا أنها واجهت مجموعة من المشاكل أدت إلى صعوبة مسيرتها للتطور الحاصل من بينها:

- غياب المشاركة الشعبية وتهميش دور القطاع الخاص.
- ضعف وانعدام التنسيق بين الأجهزة المشرفة على عملية الاعداد والتنفيذ للمخططات.

2.1.2-المرحلة الثانية: مرحلة اقتصاد السوق ما بعد 1990.

بعد تخلي الجزائر التوجه الاشتراكي وتبني الاقتصاد الحر باشرت مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية التي واكبت الظروف الاقتصادية الصعبة المتمثلة في المديونية الخارجية وقبول شروط صندوق النقد، فقد شرعت في تطبيق مجموعة من البرامج التنموية تمثلت في:

- **البرامج العادية:** بلغ حجم البرامج المحلية منها 883.24 مليار دج.
- **برنامج الانعاش الاقتصادي 2001-2004:** رصد له مبلغ مالي قدر بـ 525 مليار دج منها 114 مليار للتنمية المحلية.
- **برنامج دعم النمو: 2005-2009:** يبلغ حجم الاستثمار 9000 مليار دج منها 1908.5 للبرامج المحلية.

2.2-برامج التنمية المحلية في الجزائر:

تتمثل أساسا في برامج التجهيز والبرامج المرافقة والمدمجة للإصلاحات الاقتصادية².

1 أحمد غربي، مرجع سابق، ص: 9. (بتصرف)

2 محمد بوهلال والطيب الوائي، دعم المشروعات الفلاحية ودورها في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر، دراسة حالة ولاية تبسة خلال الفترة (2000-2017)، مجلة الباحث، تصدر عن جامعة تبسة-الجزائر، العدد: 1، 2019، ص 438.

1.2.2-برامج التجهيز:

حسب ما قضت به المادة 05 من المرسوم رقم 380/82، هناك نوعين من المخططات تقوم بها الجماعات المحلية في مجال التنمية أحدهما بلدي يتم على مستوى البلدية، والآخر قطاعي على مستوى الولاية.

■ **البرنامج البلدي للتنمية (PCD):** هو عبارة عن مخطط شامل في التنمية، وهو أكثر تجسيدا للامركزية على مستوى الجماعات المحلية ويهدف هذا البرنامج أساسا إلى النهوض بالتنمية المحلية وتلبية الحاجات الضرورية للمواطنين، ودعم القاعدة الاقتصادية، ويشمل محتوى هذا المخطط عدة قطاعات تمس الحياة اليومية للمواطن كالمياه والتطهير والمراكز الصحية وغيرها، إضافة إلى التجهيزات الفلاحية والقاعدية، تجهيزات الانجاز، والتجهيزات التجارية.

■ **البرنامج القطاعي غير الممركز للتنمية (PSD):** هو مخطط ذو طابع وطني حيث تدخل ضمنه كل استثمارات الولاية والمؤسسات العمومية التي تكون وصية عليها، ويتم تسجيل هذا المخطط باسم الوالي والذي يسهر على تنفيذه كذلك، ويكون تحضير المخطط القطاعي للتنمية بدراسة الجوانب التقنية من طرف الهيئة التنفيذية بعد إرسال المخططات لها، والمخطط القطاعي للولاية يعكس في المدى المتوسط البرامج والوسائل والأهداف المحددة بصفة تعاقدية بين الدولة والجماعات المحلية قصد ضمان التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للولاية.

2.2.2-البرامج المرافقة والمدعمة للإصلاحات الاقتصادية: هي برامج تنموية جاءت في إطار الإصلاحات المتخذة

من طرف الدولة في إطار التحول إلى اقتصاد السوق، والتي مست كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، وهذه البرامج تستجيب لوضعيات معينة، فهي بذلك ترمي إلى التكفل بتلك الوضعيات لتجاوزها، فبفضل تطور السوق البترولية الدولية، استفادت الجزائر من ظرف مالي مناسب تميز بفائض في التوازنات المالية الخارجية، وكذا انخفاض خدمة المديونية إلى أقل من 19 % مما ساعدها على تسطير هذه البرامج الجديدة، وأهم هذه البرامج: برنامج الانعاش الاقتصادي، البرنامج التكميلي لدعم النمو، الصناديق الخاصة.

■ **برنامج الإنعاش الاقتصادي (PSRE) (2001-2004):** وهو برنامج بادر به رئيس الجمهورية يمتد إلى 4 سنوات، أي يغطي الفترة (2001-2004) بغلاف مالي قدره 525 مليار دينار، منها 114 مليار دينار للتنمية المحلية، ويتمحور حول الأنشطة المخصصة لدعم المؤسسات والأنشطة الزراعية المنتجة، وغيرها وإلى تعزيز المرافق العمومية في ميدان الري، والمنشآت القاعدية وتحسين ظروف المعيشة والتنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية، إضافة إلى التكفل بالجوانب البيئية للتنمية.

■ **البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009):** يهدف هذا البرنامج إلى تثبيت الإنجازات المحققة في الفترة السابقة (2001-2004) وإلى وضع الشروط المناسبة لنمو مستدام مولد للرفاه الاجتماعي بتوفيره لموارد معتبرة، من جهة ومن جهة أخرى مساعد على تحسين مستوى معيشة السكان بتنمية البنية التحتية للبلاد، لاسيما شبكات النقل، والأشغال العمومية، والري والفلاحة والتنمية الريفية. يغطي هذا البرنامج الفترة (2005-2009) ويبلغ حجمه الاستثماري 9000 مليار دينار خصص منه 1908.5 مليار دينار للبرامج المحلية.

■ برنامج التنمية الخماسي 2010/2014.

هو برنامج التنمية الذي سطرته الجزائر خلال الفترة 2010/2014، وهو المخطط الخماسي الثاني الذي صادق عليه مجلس الوزراء في 25 ماي 2010، يعرف أيضا ببرنامج توطيد النمو، يهدف إلى مجموعة من الأهداف الإنمائية أبرزها دعم التنمية

البشرية ومحاربة البطالة وترقية اقتصاد المعرفة وتحسين الظروف المعيشية للريف وتوسعة قاعدة السكن وتعزيز السلم الاجتماعي¹ ويتشكل من قسمين:²

"القسم الأول: يتضمن إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ إجمالي يقدر ب 11534 مليار دج أي ما يعادل مبلغ 156 مليار دولار. القسم الثاني: يتضمن استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها مثل (السكك الحديدية والطرق والمياه، ..) بمبلغ يقدر ب 9700 مليار دج أي ما يعادل مبلغ 130 مليار دولار".

■ **الصندوق الخاص لتنمية مناطق الجنوب:** "الذي يهدف إلى التكفل بالعجز في ميدان التجهيزات الأساسية بالمناطق الجنوبية بالوطن لتجاوز التخلف الذي تعانيه في هذا المجال، مقارنة بالمناطق الشمالية، ويشمل هذا الصندوق 13 ولاية تضم 258 بلدية، وتمثل البرامج المرشحة للتمويل من الصندوق عملية إعادة تنشيط الواحات، مشاريع الاستصلاح المكثف وخاصة مشاريع تكثيف شبكات المنشآت القاعدية والاتصالات، بالإضافة إلى حماية وتأمين الأوساط الطبيعية للحيوانات والنباتات والأماكن الأثرية والتاريخية"³.

■ **برنامج ولايات الهضاب العليا:** "الذي يضم 19 ولاية، والذي يهدف إلى إعادة التوازن الجهوي وتوفير شروط استقرار النشاطات، وبعث التشغيل، من خلال التكفل بالعجز في ميدان التجهيزات الأساسية، وعلى هذا فكل هذه البرامج ركزت في مجموعها على تحسين إطار معيشة السكان وتحقيق التنمية المحلية بالدرجة الأولى والتي من خلالها يتم تحقيق التنمية الوطنية الشاملة"⁴.

3.2- معوقات التنمية المحلية في الجزائر:

هي العقبات التي تعيق تحقيق التنمية المحلية في الجزائر والتي تشترك فيها مع الكثير من الدول النامية، ومن أهم تلك العراقيل نذكر:⁵

العامل الديمغرافي: حيث يمثل النمو المتزايد للسكان أحد أهم العوائق التي تقف في طريق التنمية خاصة في المجتمعات النامية لاسيما على المستوى المحلي فعدد السكان المتزايد يؤثر سلبا على بروز أثر زيادة الإنتاج والدخل وذلك بسبب الحاجيات المتجددة التي تتولد عن هذه الزيادة والتي يصعب تلبيتها.

العوامل الاجتماعية: من أهم العوامل الاجتماعية التي يمكنها عرقلة التنمية المحلية ما يلي:

■ **النظم والأبنية الاجتماعية السائدة:** كنظام الملكية السائد في معظم المجتمعات المحلية والذي يقف أمام تنفيذ المشروعات التنموية نظرا لتشابك حقوق الملكية وتعقدها واختلاف الأسس التي يقوم عليها وكذلك نظام القرابة الذي يركز على الولاء للعائلة ويضعف روح التضامن الاجتماعي في المجتمع المحلي.

¹ بن الحاج جلول ياسين، أداء الاقتصاد الوطني من خلال البرامج التنموية، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، تصدر عن جامعة البليدة، العدد: 1، 2016، ص:

² هدى بن محمد، عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001 - 2019، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، تصدر عن جامعة بني سويف مصر، العدد: 5، 2020، ص: 47.

³ محمد بوهلال والطيب الوافي، مرجع سابق، ص: 439. بتصرف

¹ نفس المرجع، ص: 439. بتصرف

5 حنان زعرور وسمية موساوي، المشاركة الاجتماعية والتنمية المحلية، الملتقى الوطني الثاني حول: التنمية البديلة لقطاع المحروقات في الجزائر، جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريش-الجزائر، 08/07 مارس 2016. (بتصرف).

■ التنظيم الديني: يمكن لهذا العامل أن يكون محفزا لتنمية المحلية كما أنه يمكن أن يكون عائقا كبيرا يصعب تخطيه خاصة إذا تعارضت بعض مبادئه مع السياسات التنموية في المجتمع المحلي.

■ الصراع على السلطة داخل المجتمع المحلي: بين السلطة التقليدية وبين الإدارة القائمة على تنفيذ وتخطيط مشروعات التنمية المحلية.

العوامل الثقافية: يكمن تلخيص أهم العوامل الثقافية التي من شأنها عرقلة مسيرة التنمية كما يلي:

■ التقاليد السائدة في المجتمع المحلي: خاصة تلك التي تشجع على التمسك بالقديم وبكل ما تركه الآباء والأجداد مما يكون اتجاهها سلبيا معارضا لكل تغير أو تجديد

■ المعتقدات السائدة لدى أفراد المجتمع المحلي: تلعب المعتقدات السائدة في المجتمع دورا كبيرا في إعاقه برامج التنمية المحلية خاصة في مجال الزراعة التي تلقى فيها المشروعات الزراعية الحديثة مقاومة كبيرة من طرف الأفراد المحليين نتيجة المعتقدات السائدة بينهم والتي تشجعهم على التمسك بالمحاصيل القديمة.

■ القيم الاجتماعية والثقافية: يجب مراعاة القيم من طرف المخططين لتنمية المحلية خاصة تلك المتعلقة بأنماط الاستهلاك والعمل والإنتاج، وكل ما من شأنه أن يؤثر على الأعمال التنموية في المجتمع المحلي.

العوامل النفسية: ترتبط هذه العوامل أساسا بقبول لتجديدات أو رفضها الشيء الذي يرجع إلى مسائل نفسية تتمثل في إدراك الجديد وطريقة النظر إلى القديم فكثيرا ما لاقت مشروعات التنمية المحلية سواء في المناطق الحضرية أو الريفية أو الصحراوية اعتراض ومقاومة من طرف الأفراد نتيجة لظهور اتجاهات نفسية بينهم تتمثل في عدم ثقتهم في الأجهزة الحكومية التي تشرف على المشاريع التنموية في المجتمع المحلي وذلك لاعتقادهم أن الحكومة لا تهتم بمصلحة المواطن.

العوامل الاقتصادية: تتعلق هذه العوامل أساسا بالخدمات والعمليات التخطيطية الاقتصادية وتنفيذها كما ترتبط أيضا بظروف البيئة المحلية والموارد المتاحة فإذا كانت العوامل الطبيعية والمناخية في المجتمع المحلي غير ملائمة للنشاطات الزراعية فإن هذا يعتبر عائقا يصعب تخطيه لما يتطلبه من إمكانيات مادية وطاقات بشرية كبيرة. كما أن عدم الاستقرار الأمني ونقص الخدمات الصحية والتعليمية يشكل عائقا معتبرا أمام مجهودات الهيئات المختصة.

ضعف المشاركة الشعبية: لقد كشفت العديد من الدراسات التي أجريت على المجتمعات المحلية أن السبب الرئيسي والعائق الحقيقي الذي حال دون نجاح مشروعات التنمية المحلية في معظم هذه المجتمعات هو أنها لم تكن تستجيب بصفة مباشرة لمطالب الأفراد المحليين وهذا ما جعلها تلقى مقاومة شديدة عند تنفيذها.

3-دراسة حالة بلدية عين عبيد في تحقيق التنمية المحلية خلال الفترة 2016-2020.

من خلال هذا المحور وقصد الاجابة عن الاشكالية المطروحة سيتم التطرق لدراسة حالة بلدية عين عبيد خلال خمس سنوات من سنة 2016 إلى غاية سنة 2020، وهذا بالتفصيل في حصيلة الموارد المالية التي تملكها بلدية عين عبيد وكيفية توجيهها بما يخدم التنمية المحلية، أيضا الانجازات التنموية التي حققتها البلدية.

1.3-تقديم بلدية عين عبيد:

بلدية عين عبيد هي إحدى بلديات ولاية قسنطينة ومن أقدمها على المستوى الوطني، تقع بلدية عين عبيد جنوب شرق ولاية قسنطينة تتربع على مساحة قدرها: 32380 هكتار وهي بلدية قديمة النشأة ظهرت منذ حوالي 124 سنة، ولم تحض بأي ترقية

إدارية إلى غاية 1991 أين أصبحت مقر للدائرة، تشترك في حدودها الإدارية شرقا مع بلدية رقادة التابعة لولاية قالمه وجنوبا بلدية العامرية التابعة لولاية أم البواقي، ومن الغرب بلدية أولاد رحمون ومن الشمال بلدية ابن باديس تعتبر مدينة عين عبيد التجمع الحضري الرئيسي للدائرة الذي يظم بلدية ابن باديس، إضافة إلى أربع تجمعات ثانوية تابعة للبلدية وهي كحالشة كبار، برج مهييس و القرية الفلاحية المعمرة 20 أوت 1955، وأخيرا التجمع الثانوي زهانة ويضم كل من بولقنافة، بئر الكراطس، كما يوجد بها عدد معتبر من الدواوير (دوار المراشدة، دوار الحساسنة، دوار الزناتية، دوار ولاد جبنون،.....)¹، تعتبر من أهم بلديات الولاية وهي من أهم المناطق في إنتاج الحبوب على المستوى الوطني، ومن الناحية التاريخية ارتبط اسمها بأحداث 20 أوت 1955 والمجازر التي خلفت أزيد من 740 قتيلا والتي ارتكبتها الاستعمار الفرنسي في حق الأهالي.²

المقومات:³

- عدد السكان: بلغ سنة 2008: 32300 نسمة، وبلغ سنة 2020: 43000 نسمة.
- عدد المدارس: المدارس الابتدائية: 21، المتوسطات: 4، الثانويات: 2.
- عدد المستشفيات: قاعة واحدة متعددة الخدمات، 6 قاعات علاج بالتجمعات السكانية الثانوية.
- عدد الملاعب: ملعب رياضي: 1، ساحات لعب: 5، قاعات رياضية: 5.
- عدد المكتبات والمراكز الثقافية: مكتبة بلدية واحدة، مركز ثقافي واحد، ملحق ثقافي في طور الانجاز.
- عدد دور الشباب: توجد دار شباب واحدة.
- عدد المناطق الصناعية: مشروع لمنطقة صناعية كبرى على مساحة 570 هكتار.
- الثروة الغابية: توجد غابات جد كثيفة منها غابة القرية الفلاحية المعمرة 20 أوت 1955.

2.3-الموارد المالية المتاحة لتحقيق التنمية:

من ناحية الموارد المالية تعتمد بلدية عين عبيد على مورد رئيسي يشكل أغلب الإيرادات هو إيراد كراء السوق الأسبوعي إلى جانب تأجير بعض المحلات والأسواق الجوارية، أما بقية مصادر الإيرادات فهي لا تمثل نسبة كبيرة مقارنة مع المصادر التي ذكرت سابقا، والجدول التالي يمثل تطور إيرادات ونفقات بلدية عين عبيد خلال الفترة 2020/2016.

الجدول 1: تطور إيرادات ونفقات بلدية عين عبيد خلال الفترة 2020-2016.

السنة	2016	2017	2018	2019	2020
الإيرادات	1207855961.22	1120779214.23	990522884.81	872727310.36	326577035.89
النفقات	1198440971.40	1118830889.45	987955340.50	872670478.18	367549658.8
الفائض	941498.82	1948324.78	2567544.31	56832.18	-40972604.91

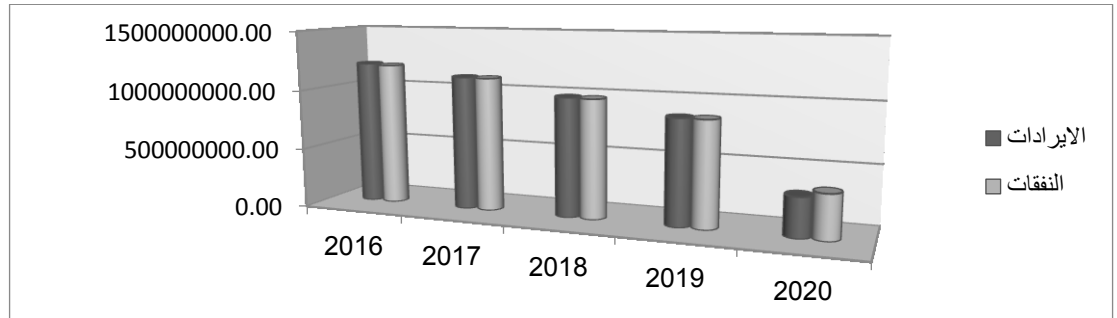
1 باهي سعيدة، سيورة وآليات تحضر المراكز في المجالات الحيطية بالخواضر عين عبيد نموذجا، رسالة ماجستير، تخصص التهيئة العمرانية، جامعة منتوري، قسنطينة-الجزائر، 2010، ص: 33. (بتصرف)

2 من ويكيديا تم الاطلاع عليه يوم: 2-2-2021، على الساعة: 9:00 صباحا.

3 بناء على معطيات مقدمة من مكتب الإحصاء بلدية عين عبيد.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الميزانيات المقدمة من طرف مكتب الميزانية لسنوات 2016 إلى 2020. ولتحليل الجدول السابق نحول معطياته إلى الشكل البياني التالي:

الشكل 1: تطور ارادات ونفقات بلدية عين عبيد خلال الفترة 2016-2020.



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول 1.

من خلال الجدول 1 والشكل 1 يتبين أن:

- إيرادات بلدية عين عبيد في تراجع مستمر خلال الفترة 2020/2016، حيث تراجعت من 1207855961.22 دج سنة 2016، لتصل سنة 2019 إلى: 872727310.36 دج، 326577035.89 دج سنة 2020 وسبب هذا التراجع هو الصدمة النفطية وتراجع أسعار البترول في الأسواق العالمية الذي أدى بدوره إلى تراجع الموارد المالية للخزينة العمومية والذي انعكس على حصيلة إيرادات البلدية.
- تراجع مجموع نفقات البلدية حيث كانت سنة 2016: 367549658.8 دج محققة أعلى مستوى خلال هذه الفترة وانخفضت إلى 872670478.18 دج سنة 2019، ليصل إلى أدنى مستوى له سنة 2020 إلى: 56832.18 دج، وهذا راجع إلى تجميد جميع المشاريع التنموية في جميع البلديات.
- حققت بلدية عين عبيد فائض في الميزانية خلال هذه الفترة حيث سجلت سنة 2016 فائض بقيمة: 941498.82 دج، ليأخذ وتيرة تصاعدية أين وصل سنة 2018: 2567544.31 دج بسبب سياسة ترشيد النفقات التي أطلقتها الجزائر خلال هذه الفترة، ثم تناقصت قيمة الفائض المحقق سنة 2019 ليصل: 56832.18 دج، لكن سنة 2020 سجلت عجزا كبيرا في ميزانيتها وصل حتى 40972604.91 دج وهذا راجع إلى الوضع الصحي السائد في الجزائر وفي العالم ككل أدى إلى توقف الإيراد الرئيسي الذي يمول خزينة بلدية عين عبيد وهو عائد كراء السوق الأسبوعي الذي تم إغلاقه.

3.3- الجهود المبذولة لتحقيق التنمية المحلية:

مما لا شك فيه أن أهم أهداف التنمية المحلية تحسين المستوى المعيشي لأفراد المجتمع، وضمان الشروط الأساسية للحياة وذلك بتوفير المسكن اللائق والعمل المحترم والبيئة النظيفة، أيضا التركيز على العنصر البشري وتطوير مهاراته وقدراته من خلال التعليم والرياضة، كما لا تهمل الجانب البيئي وفي هذا العنصر سنتطرق إلى الجهود المبذولة في هذا المجال من خلال دراسة تطور المبالغ المالية الموجهة لتحقيق التنمية المحلية.

1.3.3- البعد الاجتماعي:

يعتبر الاهتمام بالجانب الاقتصادي من أهم ركائز التنمية المحلية، فحسب قانون البلدية فإن البلديات لها حرية القيام بكل ما يخدم الفئات الهشة والضعيفة في المجتمع بتوفير بيئة مناسبة للعيش.

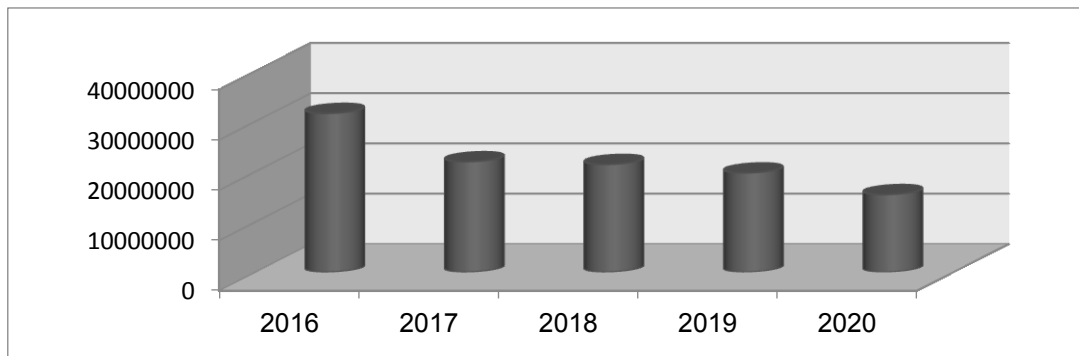
■ **قطاع النشاط الاجتماعي:** تخصص بلدية عين عبيد ضمن ميزانيتها مبالغ مالية معتبرة لدعم الفئات الهشة في المجتمع والمتمثلة أساسا في فئة المكفوفين والمعاقين وكبار السن، حيث تستفيد هذه الشرائح الاجتماعية من اعانات مالية تحسن من وضعها الاجتماعي، مثلا سنة 2016: خصصت البلدية مبلغ 328800 دج بغرض الحماية الاجتماعية للمكفوفين، كما خصصت: 2144250 دج كمساعدة للأشخاص المسنين، كما خصصت 15407280 دج من أجل شريحة المعوزين، والجدول التالي يمثل تطور حصيلة المساعدات الاجتماعية المباشرة التي تستفيد منها الفئات الهشة في المجتمع.

الجدول 3: تطور المبالغ المخصصة للمساعدات الاجتماعية المباشرة خلال الفترة 2016-2020.

السنة	2016	2017	2018	2019	2020
المبالغ (دج)	31614440.90	22000640.90	21462840.90	19771400.90	15465130.90
النسبة %	3%	2%	2%	2%	4%

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الميزانيات المقدمة من طرف مكتب الميزانية لسنوات 2016 إلى 2020.

الشكل 3: تطور المبالغ المخصصة للمساعدات الاجتماعية المباشرة خلال الفترة 2016-2020.



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول 3.

من خلال الجدول 3 والشكل 3 نلاحظ تراجع المبالغ المخصصة للمساعدات الاجتماعية خلال الفترة 2016-2020، كما نسبة هذه المبالغ لم تتجاوز 4% من إجمالي النفقات العامة للبلدية، حيث كانت سنة 2016: 31614440.90 دج بنسبة 3% من حجم النفقات العامة، لتأخذ منحى تنازلي حتى تصل سنة 2020: 15465130.90 دج لكن نسبتها من إجمالي النفقات ارتفعت إلى 4%، وهذا يعني زيادة الاهتمام بهذا المجال من طرف القائمين على شؤون بلدية عين عبيد.

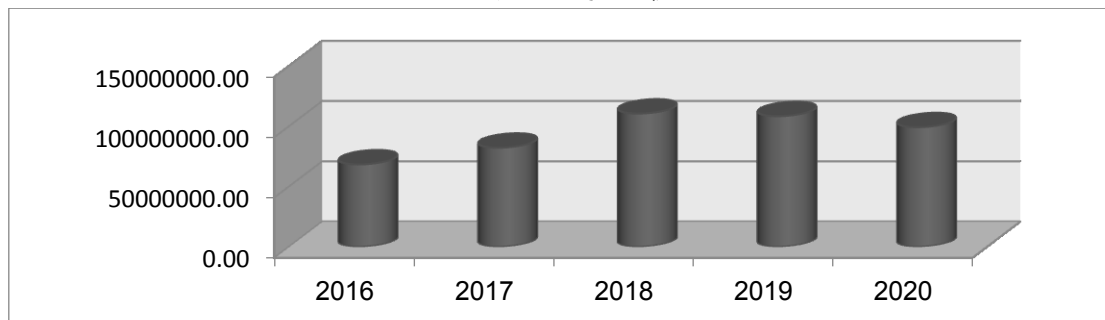
■ **قطاع التعليم:** من أبرز أهداف التنمية المحلية تحسين المستوى التعليمي لجميع أفراد المجتمع، وحسب قانون البلدية 10-11، فإن البلدية تساهم في هذا الباب من خلال بناء المدارس الابتدائية وتجهيزها والإطعام والنقل المدرسي، ولهذا تخصص البلدية مبالغ مالية لهذا الغرض ضمن ميزانيتها والجدول، الموالي يوضح تطور المبالغ المالية التي خصصتها بلدية عين عبيد للنهوض بقطاع التعليم بالبلدية.

الجدول 4: تطور مساهمة البلدية في قطاع التعليم خلال الفترة 2016-2020.

السنة	2016	2017	2018	2019	2020
المبالغ (دج)	68399026.50	82273652.10	110623276.24	108459375.18	99287376.98
النسبة %	%6	%7	%11	%12	%27

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الميزانيات المقدمة من طرف مكتب الميزانية لسنوات 2016 إلى 2020.

الشكل 4: مساهمة البلدية في قطاع التعليم خلال الفترة 2016-2020.



من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول 4.

من الجدول أعلاه نلاحظ أن مساهمة البلدية في قطاع التعليم متزايدة حتى سنة 2018 أين وصلت أعلى مستوياتها بمبلغ إجمالي يقدر بـ: 110623276.24 دج بنسبة 11% من إجمالي النفقات، لتتخف خلال السنتين الموالتين حيث وصلت سنة 2020 إلى: 99287376.98 دج لكن نسبة المبالغ المخصصة للتعليم من إجمالي النفقات استمرت في وتيرة تصاعدية وصلت إلى 27% من حجم النفقات الاجمالية، وهذا قصد التكفل الجيد بالأطفال المتدربين على مستوى مختلف مدارس البلدية.

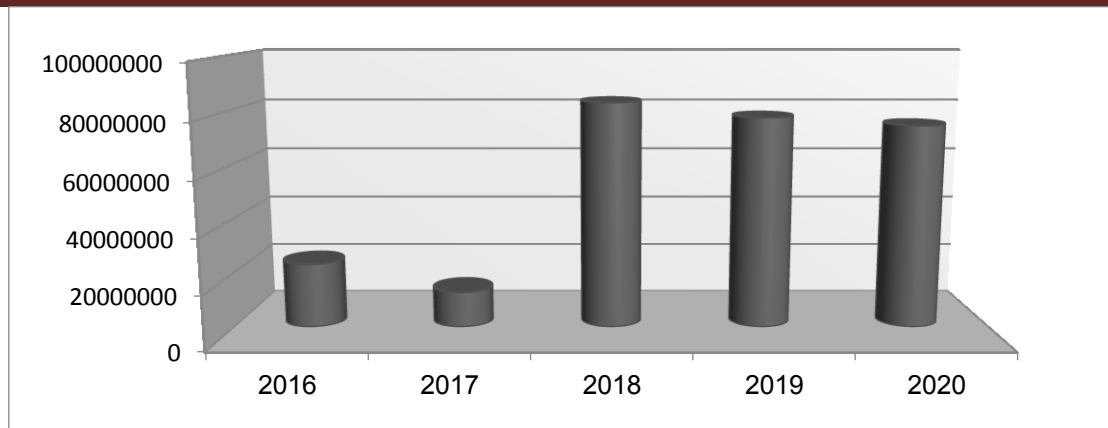
■ صيانة الطرق وما يتعلق بها:

الجدول 2: تطور حجم المبالغ المالية المخصصة للطرق خلال الفترة 2016-2020.

السنة	2016	2017	2018	2019	2020
المبالغ (دج)	23847817.48	13271778.18	83655026.29	78179589.47	75282321.39
النسبة %	%2	%1	%8	%9	%20

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الميزانيات المقدمة من طرف مكتب الميزانية لسنوات 2016 إلى 2020.

الشكل 2: تطور حجم المبالغ المالية المخصصة للطرق وما يتعلق بها خلال الفترة 2016-2020.



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول 2.

من خلال الجدول 2 والشكل 2 نلاحظ تذبذب في حجم المبالغ المخصصة للصيانة الطرق والإنارة العمومية خلال الفترة 2020/2016، في السنتين 2016 و 2017 وبالرغم من أن حصيلة الإيرادات مرتفعة مقارنة ببقية السنوات إلا أنها لم تتجاوز 23847817.48 دج بأقل من 2%، لكن سنة 2018 ارتفع حجم الأموال المخصصة لصيانة الطرق وارتفعت معها نسبتها من إجمالي النفقات، ومع انخفاض الإيرادات أخذت المبالغ المخصصة لذلك بالتراجع حتى وصلت سنة 2020 إلى: 75282321.39 دج ونسبة 20% من حجم النفقات الكلية مع ذلك بقيت نسبة الأموال المخصصة للطرق والإنارة العمومية من النفقات العامة في تزايد مستمر.

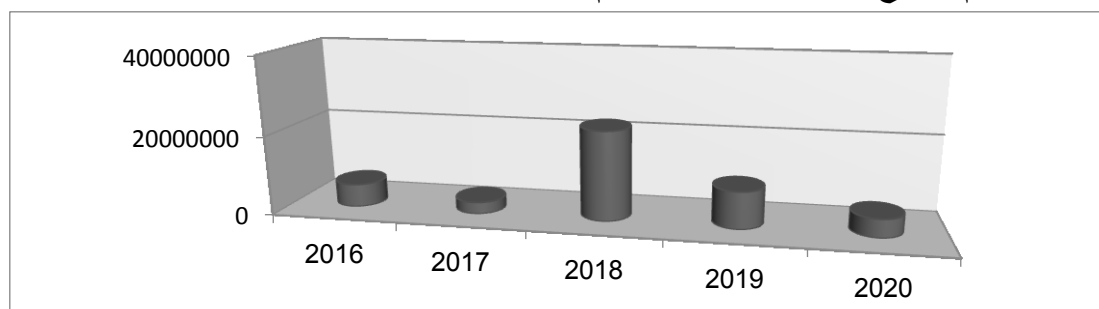
■ **الجانب الثقافي الرياضي:** حسب قانون البلدية 10-11 فإن البلدية ملزمة بتخصيص مبالغ مالية لدعم الجمعيات الثقافية والرياضية والجدول التالي يمثل تطور حصيلة هذه المبالغ التي خصصتها بلدية عين عبيد خلال الفترة 2020-2016.

الجدول 5: تطور حجم المبالغ المالية المخصصة لدعم الجماعات الثقافية والرياضية خلال الفترة 2020-2016.

السنة	2016	2017	2018	2019	2020
المبالغ	5847566.41	2983089.61	22667948.20	9411212.19	4689677.92
النسبة المئوية	0.5%	0.3%	2%	1%	1%

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الميزانيات المقدمة من طرف مكتب الميزانية لسنوات 2016 إلى 2020.

الشكل 5: تطور حجم المبالغ المالية المخصصة لدعم الجماعات الثقافية والرياضية خلال الفترة 2020-2016.



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول 6.

خلال الفترة 201-2020 كانت المبالغ المخصصة لدعم الجمعيات الثقافية والرياضية متذبذبة، حيث لم تتجاوز خلال سنتي 2016 و 2017 مبلغ: 5847566.41 دج بنسبة 0.3% من حجم النفقات، لكن سنة 2018 سجلنا زيادة كبيرة وصلت أعلى مستوى لها بنسبة 2% من حجم النفقات بمبلغ قدر ب: 22667948.20 دج لكن اخذت بالتناقص لتصل سنة 2020: 4689677.92 دج بنسبة: 1% من حجم النفقات الكلية، وهذا التناقص راجع إلى انخفاض إيرادات البلدية خلال هذه الفترة.

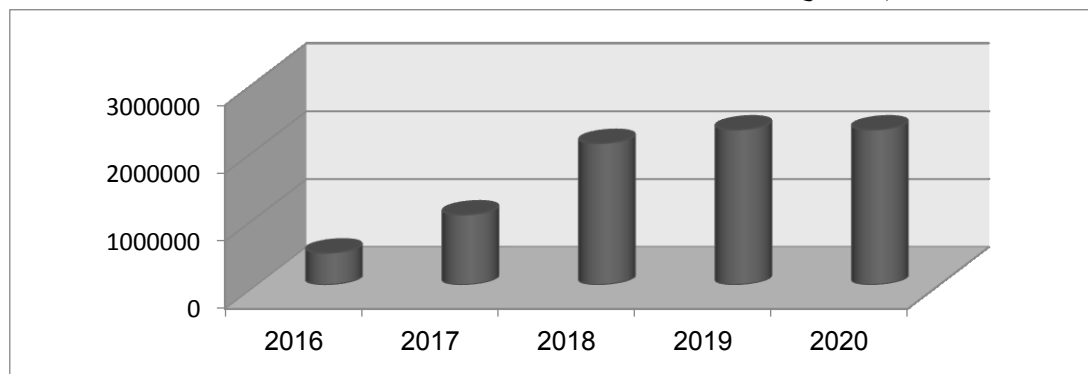
2.3.3- البعد البيئي: من أبرز أبعاد التنمية المحلية البعد البيئي الذي يهدف إلى المحافظة على البيئة والنظافة العامة حتى يعيش أفراد المجتمع في بيئة صحية نظيفة، دون المساس بحقوق الأجيال القادمة، وحسب قانون البلدية فإن البلديات ملزمة بضمان النظافة العامة، وذلك بتخصيص مبالغ مالية للنظافة العمومية.

الجدول 6: تطور حجم المبالغ المخصصة للنظافة العمومية والاجتماعية خلال الفترة 2016-2020.

السنة	2016	2017	2018	2019	2020
المبالغ (دج)	471019.02	1033438.62	2085784.62	2285784.62	2285784.62
النسبة %	0.04%	0.09%	0.21%	0.26%	0.62%

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الميزانيات المقدمة من طرف مكتب الميزانية لسنوات 2016 إلى 2020.

الشكل 5: تطور حجم المبالغ المخصصة للنظافة العمومية والاجتماعية خلال الفترة 2016-2020.



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول 5.

من خلال الجدول 5 والشكل 5 نلاحظ تزايد حجم المبالغ المالية المخصصة للنظافة والتطهير خلال الفترة 2016-2019، حيث كانت سنة 2016: 471019.02 دج بنسبة 0.04% من حجم النفقات لترتفع إلى 2285784.62 دج بنسبة 0.26% من حجم النفقات، وتحافظ على مستواها سنة 2020 لكن نسبتها من إجمالي النفقات ارتفعت إلى: 0.62%، وهذا يدل على زيادة الاهتمام بالنظافة العمومية لتحسين البيئة العامة.

✓ بالنظر إلى الإحصائيات التي تم التطرق إليها سابقا يتبين أن جهود التنمية المحلية في بلدية عين عبيد تتوجه بالدرجة الأولى نحو قطاع التعليم حيث خصص له أعلى نسبة من إجمالي النفقات مقارنة ببقية المجالات.

4.3-حصول الانجازات التنموية لبلدية عين عبيد خلال الفترة 2016-2020:

خلال هذه الفترة أنجزت بلدية عين عبيد مجموعة من المشاريع التنموية منها ما يندرج ضمن المخططات البلدية للتنمية ومنها ما يمول مباشرة من خزينة البلدية ومنها ما يأتي كإعانة من الولاية، وفي هذا المحور سنتطرق لمجموع المشاريع المنجزة أو المسجلة خلال هذه الفترة¹.

قطاع الطرق والإنارة العمومية:

- إصلاح الطريق البلدي بدوار النكاكة بطول 2.5 كلم بقيمة: 14352000 دج.
- سجلت البلدية إنجاز طريق اجتنابي بقيمة إجمالية تقدر ب: 30000000 دج.
- قامت البلدية بإنجاز معابر مائية بقيمة: 1500000 دج.

انشاء قنوات الصرف الصحي ومياه الشرب:

- صيانة قنوات الصرف الصحي ومياه الشرب في التجمع الرئيسي بمبلغ قدر ب: 99469000 دج.
- تمديد مجمع الصرف الصحي وربط التوسعة الجديدة بالبناء الريفي بئر كراتس بمبلغ: 5750000 دج.
- إنجاز شبكة التطهير للبناء الريفي بكحاشة كبار بمبلغ: 4530000 دج.
- إنجاز وتوسعة شبكة المياه الصالحة للشرب للبناء الريفي بكحاشة كبار بمبلغ: 2130000 دج.
- إنجاز شبكات التطهير لبعض التجمعات الثانوية بقيمة: 2500000 دج.

التهيئة الحضرية:

- التهيئة الحضرية لقرية زهانة وقرية المعمرة 20 أوت وقرية كحاشة كبار بقيمة: 3050000 دج.
- توسيع الانارة العمومية عبر ط-وباتجاه تاملوكة، ط-وباتجاه قرية برج مهيريس بقيمة 3000000 دج.
- إنجاز ارصفة داخل البلدية بقيمة اجمالية 3031047.69 دج.
- إنجاز ووضع لوحات التسمية والترقيم على مستوى تراب البلدية بقيمة: 2000000 دج.
- إنجاز مقر للخزينة العمومية بمبلغ: 10099348.33 دج.

قطاع البيئة والنظافة:

- صيانة وتهيئة بعض المساحات الخضراء بقيمة تقدر ب: 2000000 دج.
- تهيئة المساحات الخضراء عبر ط-و رقم 20 بمحاذاة النفق بقيمة تقدر ب: 1000000 دج.
- تهيئة وتنظيف بعض الأحياء بقيمة: 11800000 دج.
- إنجاز قنوات الصرف الصحي بقيمة: 4500000 دج.
- تعزيز شبكة المياه الصالحة للشرب بقيمة اجمالية تقدر ب: 2000000 دج.

قطاع التعليم:

- جهزت البلدية العديد من المطاعم المدرسية بمبلغ 1910810 دج.
- تهيئة وترميم المدارس الابتدائية بمبلغ اجمالي يقدر ب: 2770924 دج.

1 بناء على المعطيات المقدمة من طرف مصلحة الميزانيات والشؤون المالية والاستثمار ببلدية عين عبيد.

- إنجاز شبكة الإنارة بالطاقة الشمسية على مستوى مدرسة الخنساء زهانة بمبلغ إجمالي: 6000000 دج.
- إنجاز أقسام ودورات مياه داخل مجمع مدرسي بمبلغ: 45828694.92 دج.
- تهيئة وصيانة عدد من المدارس بقيمة: 41592690 دج.

القطاع الصحي:

- إنجاز قاعة علاج بقرية ولاد جبنون بمبلغ: 21400000 دج.
- صيانة قاعات العلاج الموجودة بكحالة كبار وزهانة وبولقنافة وبرج مهريس بمبلغ: 3050000 دج.

قطاع الرياضة:

- ربط الملعب البلدي بالطاقة الكهربائية بمبلغ إجمالي يقدر ب: 4500000 دج.

✓ بالنظر إلى المشاريع المسجلة أو المنجزة ببلدية عين عبيد خلال هذه المرحلة نلاحظ أن البلدية لم تسجل مشاريع كبرى تعزز جهود التنمية في البلدية، فعددها منخفض جدا ولا يرقى إلى المستوى المطلوب الذي يمكنه أن يحسن من المستوى المعيشي للأفراد، كما نلاحظ غياب تام للجانب الاقتصادي ضمن اهتمامات القائمين على البلدية حيث جميع المشاريع المسجلة هدفها تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين فقط مع إهمال للجانب الاقتصادي الذي يضمن للبلدية الحصول على مصادر جديدة للدخل تمكنها من تحسين وضعها المالي وبالتالي تحقيق التنمية المحلية المنشودة.

5.3- عوائق التنمية المحلية في بلدية عين عبيد:

هناك العديد من العراقيل التي تعيق العملية التنموية المحلية في عين عبيد لعل أبرزها:

- وضع خطط وبرامج التنمية المحلية دون العودة إلى الخبراء في الاقتصاد أو الفلاحة أو الصحة حيث يتم الاتفاق على مخططات التنمية بين أعضاء المجلس الشعبي البلدي دون مراعاة الجدوى الاقتصادية أو النتائج الاجتماعية لتلك المخططات.
- قلة الخبرة والكفاءة عند المنتخبين في تسيير شؤون البلدية أدى إلى الكثير من الأخطاء الإدارية التي عرقلت إنجاز المشاريع وكبدت البلدية خسائر إضافية، ووصلت في الكثير من الأحيان إلى أروقة العدالة.
- من المشاكل التي عجزت البلدية عن تجاوزها قلة الموارد المالية المتاحة وارتباطها بمصدر وحيد للمداخيل هو السوق الأسبوعي، أيضا تأخر الكثير من المستأجرين دفع إيجارهم، وضعف الجباية المحلية.
- غياب المبادرات الفردية وانعدام المشاركة الشعبية داخل البلدية وضعف روح التضامن الاجتماعي، فلا يمكن تحقيق التنمية المحلية دون تكاتف الجهود الرسمية والشعبية لتحقيقها، فأفراد المجتمع أكثر دراية باحتياجات كل منطقة فتدخلهم يمكنه توجيه مسار التنمية نحو الأفضل.
- غياب الثقة بين أفراد المجتمع والقائمين على شؤون البلدية بالأخص المنتخبين المحليين بسبب غياب الشفافية والمصداقية.
- إسناد المشاريع التنموية إلى مؤسسات بغض النظر عن الكفاءة اللازمة أو الخبرة الكافية لإنجاز تلك المشاريع، مما يؤدي في الغالب إلى تعطل المشاريع أو فشلها، وهذا ما أثر سلبا على إنجاز مخططات التنمية بالبلدية.
- طبيعة المنطقة فلاحية وأغلب الوظائف والأعمال المتوفرة في قطاع الفلاحة لكن في السنوات الأخيرة نسجل عزوف الشباب وحتى المستثمرين عن الدخول في هذا القطاع، مما أدى إلى حدوث بطالة خانقة في غياب شبه تام للمؤسسات الصناعية أو التجارية.

■ انتشار اللامبالاة والسلبية، وسيطرة العوامل الشخصية على علاقات العمل الرسمية، وعدم وضع الرجل المناسب في المكان المناسب، ونقص الكفاءات الإدارية المؤهلة والمدربة والقادرة على تحمل المسؤولية.

خاتمة:

من خلال هذه الدراسة تطرقنا إلى مفهوم التنمية المحلية وأهدافها وعناصرها ونماذجها ضمن المحور الأول، حيث يتضمن مفهوم التنمية المحلية أنها عملية من خلالها يتم مزج الجهود الشعبية والرسمية من أجل تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وحتى البيئية للمجتمع المحلي، كما تناولنا في المحور الثاني نظرة شاملة حول التنمية المحلية في الجزائر مسارها برامجها والعراقيل التي تواجهها، حيث مرت التنمية المحلية في الجزائر مجموعة من المراحل مواكبة للتحوّل الاقتصادي الحاصل في الجزائر، ولتحقيقها تعتمد الجزائر على مجموعة من البرامج والصناديق الخاصة، كما تطرقنا لأهم العراقيل التي تواجهها، وكدراسة ميدانية تناولنا حالة بلدية عين عبيد خلال الفترة 2016-2020.

النتائج: وقد توصلنا إلى النتائج التالية:

- لا يقتصر مفهوم التنمية المحلية على ضمان الإدارة المحلية للحاجات الأساسية للأفراد من مأكل وملبس ومسكن وشغل فقط بل يتجاوز ذلك ليشمل إقامة مشروعات من شأنها أن توفر دخلا جديدا للتنمية المجتمع ومشاركة الأفراد في جهود التنمية من خلال تدريبهم وتعليمهم.
- مرت التنمية المحلية في الجزائر بمرحلتين مختلفتين، مرحلة التخطيط من 1967-1990 كانت التنمية تعتمد على المخططات التي يقوم عليها هيئات مركزية، المرحلة الثانية مرحلة اقتصاد السوق، بدأت تتجسد اللامركزية وأعطيت للبلديات والهيئات المحلية حرية وضع وتنفيذ خطط التنمية.
- تمثل برامج التنمية المحلية في الجزائر برامج التجهيز والمتمثلة في البرنامج البلدي للتنمية (PCD) والبرنامج القطاعي غير الممركز للتنمية (PSD)، والبرامج المرافقة والمدعمة للإصلاحات الاقتصادية، والصناديق الخاصة مثل برنامج صندوق الجنوب.
- خصصت بلدية عين عبيد مبالغ مالية معتبرة خلال الفترة 2016-2020 من أجل تحقيق التنمية المحلية في حدود صلاحياتها، وقد تبين أن جهود التنمية في بلدية عين عبيد توجّهت نحو قطاع التعليم الذي أخذ أكبر نسبة من إجمالي النفقات، ثم يليه إصلاح الطرق والإنارة العمومية إلى جانب التضامن والمساعدات الاجتماعية والجانب الثقافي والرياضي من خلال دعم الجمعيات الرياضية والثقافية وأخيرا البيئة والنظافة العامة.
- من أهم العراقيل التي تواجه التنمية المحلية في عين عبيد غياب المشاركة المجتمعية والمبادرات الفردية وحس المسؤولية وانتشار اللامبالاة سواء عند الأفراد أو الموظفين، وغياب الثقة بين المواطنين والمنتخبين، إضافة إلى ضعف الكفاءة والخبرة لدى الطاقم الإداري والمنتخبين وطغيان العلاقات الشخصية على العلاقات الرسمية.

توصيات الدراسة:

- إعطاء حرية أكبر لعمل البلديات في وضع وتنفيذ المخططات التنموية.
- الاهتمام بالعنصر البشري وذلك بتطوير مهاراته وقدرات عن طريق إقامة دورات تكوينية لفائدة الإداريين والمنتخبين المحليين، والعمل على وضع الرجل المناسب في المكان المناسب.
- الاستعانة بالخبراء في الاقتصاد أو الفلاحة أو الصحة والتعليم عند وضع مخططات التنمية البلدية.

- يجب على القائمين على بلدية عين عبيد البحث عن مصادر جديدة للإيرادات مثل الاستثمار مع القطاع الخاص عن طريق المشاركة أو المضاربة.
- توعية المجتمع المحلي بضرورة المشاركة في اتخاذ القرار وفتح المجال أمام المواطنين للمشاركة في التخطيط.

قائمة المراجع:

■ الكتب:

- 1 - إبراهيم حسين العسل، التنمية في الفكر الإسلامي مفاهيم عطاءات معوقات أساليب، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت لبنان، الطبعة الأولى، 2006.
- 2 - أحمد مصطفى خاطر، تنمية المجتمعات المحلية الاتجاهات المعاصرة-الاستراتيجيات-بحوث العمل وتشخيص المجتمع، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة، مصر، دون رقم طبعة، 2005.
- 3 - أحمد مصطفى خاطر، تنمية المجتمعات المحلية الاتجاهات المعاصرة-الاستراتيجيات-بحوث العمل وتشخيص المجتمع، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة، مصر، دون رقم طبعة، 2005.
- 4 - إسماعيل محمد بن قانة، اقتصاد التنمية نظريات نماذج استراتيجيات، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة الأولى، 2012.
- 5 - عبد الحميد عبد المطلب، التمويل المحلي والتنمية المحلية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية مصر، دون رقم طبعة، 2001.
- 6 - محمد بن صوشة، إشكالية تمويل التنمية المحلية الواقع والآفاق، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، الطبعة الأولى، 2019.
- 7 - محمد عبد العزيز عجمية ومحمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية مفهومها نظرياتها سياساتها، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية مصر، دون رقم طبعة، 2003.
- 8 - محمد عبد الفتاح محمد عبد الله، تنمية المجتمعات المحلية من منظور الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، دون رقم طبعة، 2006.

■ الأطروحات

- 9 - باهي سعيدة، سيرورة وآليات تحضر المراكز في المجالات المحيطة بالحواضر عين عبيد نموذجا، رسالة ماجستير، تخصص التهيئة العمرانية، جامعة منتوري، قسنطينة-الجزائر، 2010.

■ المقالات:

- 10 - أحمد غريبي، أبعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر، مجلة البحوث والدراسات العلمية، تصدر عن جامعة يحي فارس المدية-الجزائر، العدد: 4.
- 11 - بن الحاج جلول ياسين، أداء الاقتصاد الوطني من خلال البرامج التنموية، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، تصدر عن جامعة البليدة، العدد: 1، 2016، ص :
- 12 - بن عامر زبير، دور ميزانية البلدية في تمويل التنمية المحلية-دراسة حالة بلدية عين تسرة برج بوعرييج للفترة 2014-2019، المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية والمالية، تصدر عن جامعة سطيف، سطيف-الجزائر، العدد: 2، 2020.
- 13 - الصادق زوين، الجماعات المحلية كدعم أساسية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة -دراسة حالة بلدية وادي العثمانية خلال الفترة (2000-2020)، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، تصدر عن جامعة البليدة-الجزائر، العدد: 1، 2020.
- 14 - عبايدية سارة، المخطط البلدي للتنمية رهان لدعم التنمية المحلية قراءة في النصوص، مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية، تصدر عن جامعة ابن خلدون تيارت-الجزائر، العدد: 2، 2019.
- 15 - عبد الله غانم وببي وليد، فاعلية التخطيط التنموي والمجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية المستقلة المعتمدة على الذات كنموذج بديل في الجزائر لإرساء قواعد الحوكمة المحلية، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، تصدر عن جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعرييج-الجزائر، العدد: 3، 2015.

- 16 محمد بوهلال والطيب الوافي، دعم المشروعات الفلاحية ودورها في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر، دراسة حالة ولاية تبسة خلال الفترة (2000-2017)، مجلة الباحث، تصدر عن جامعة تبسة-الجزائر، العدد:1، 2019.
- 17 محمد خيثر وجمال صادفي، تحديات التنمية المحلية في ظل تراجع إعانات الحكومة المالية المخصصة للولايات والبلديات في الجزائر، مجلة نماء للاقتصاد والإدارة، تصدر عن جامعة جيجل-الجزائر، عدد خاص، 2018.
- 18 - هدى بن محمد، عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001 - 2019، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، تصدر عن جامعة بني سويف مصر العدد: 5، 2020، ص: 47.
- 19 -وهيبة بن ناصر، التمويل المحلي ودوره في عملية التنمية المحلية، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، تصدر عن جامعة البليدة-الجزائر، العدد: 6.

■ المداخلات:

- 20 حنان زعرور وسمية موساوي، المشاركة الاجتماعية والتنمية المحلية، الملتقى الوطني الثاني حول: التنمية البديلة لقطاع المحروقات في الجزائر، جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج-الجزائر، 08/07 مارس 2016.

■ المقابلات:

- 21 -مقابلة مع رئيس مصلحة الميزانيات والشؤون المالية والاستثمار، أجريت يوم: 2-2-2021، على الساعة: 9:00 صباحا.
- 22 - مقابلة مع رئيس مكتب الإحصاء بلدية عين عبيد، أجريت يوم: 20-1-2021، على الساعة: 9:00 صباحا.